الهيكلة الموحدة لمشروع الميزانية

2019

الفهرس

جداول إجمالية

جدول "أمد" حول نفقات التصرف و التنمية و صناديق الخزينة

جدول "أمد" توزيع النفقات حسب الأجزاء

أهم المعطيات المتعلقة بالوزارة

المحور الأول: تقديم عام للوزارة

1- **إستراتيجية القطاع**
2- **هيكلة الوزارة حسب البرامج و البرامج الفرعية**
3- **أهداف و مؤشرات الأداء الخاصة بالوزارة**
4- **توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج و طبيعة النفقة**
5- **أعوان الوزارة**

المحور الثاني: ميزانية الوزارة حسب البرامج

1- **هيكلة البرنامج و المتدخلون في تنفيذه**
2- **أداء البرنامج**
   - 2-1- **تقديم البرنامج و استراتيجيته**
   - 2-2- **أهداف و مؤشرات الأداء الخاصة بالوزارة**
   - 2-3- **أنشطة البرنامج**
3- **نفقات البرنامج**
   - 3-1- **نفقات التصرف**
   - 3-2- **نفقات التنمية**
   - 3-3- **صناديق الخزينة**

الملاحق

الجداول المتعلقة بالميزانية

جداول العنوان الأول

جداول العنوان الثاني

الجداول و البطاقات المتعلقة بالأداء

جداول إجمالية

جدول "أمد" حول نفقات التصرف و التنمية و صناديق الخزينة

جدول "أمد" توزيع النفقات حسب الأجزاء

أهم المعطيات المتعلقة بالوزارة

المحور الأول: تقديم عام للوزارة

1- إستراتيجية القطاع

طبقا لمهامها ومشمولاتها و اختصاصات هياكلها و وحداتها الإدارية و العدلية و الميدانية، و بالتعاون والتنسيق والتواصل مع الهياكل العسكرية والمدنية للدولة و تماشيا مع السياسة العامة لها و المعايير الدولية المنظمة لحقوق الإنسان،

ترمي استراتيجية وزارة الداخليــة إلى المحافظة على السيادة الوطنية للبلاد التونسية و دعم نمائها و انتقالها السياسي بالتصدي للأعمال الماسة من أمن واستقرار البلاد ومقاومة الظواهر المخالفة للقانون لاسيما في ظل التطورات التي تشهدتها البلاد في شتى المجالات والقطاعات و ذلك من أجل الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة وخاصة منها المتعلقة بالإرهاب والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وتحسين السلامة المرورية.

و تجدر الاشارة في هذا الإطار إلى أهمية تظافر جهود كافة الهياكل العمومية المتدخلة في مجال السلامة المرورية مع التأكيد على محدودية مجال التّدخل لوزارة الداخلية مقارنة بتعدد أبعاد اشكالية حوادث المرور من بنية تحتية ومسائل قانونية و تقنية و جوانب تحسيسية.

كما ترمي وزارة الداخلية الى مواصلة الإصلاحات التي انطلقت في تنفيذها والتي تهدف أساسا إلى تطوير وسائل العمل بالاعتماد على التطورات التكنولوجية في هذا المجال وتحسين جودة الخدمات الأمنية إضافة الى مزيد العناية بالأعوان والإطارات التابعة للأسلاك الأمنية والإدارية العاملة بمختلف الجهات حتى تتمكن من أداء مهامها في أنسب الظروف.

ولتكريس هذه الإستراتيجية، لقد انطلقت الوزارة في تنفيذ مخطط التنمية 2016 - 2020 والذي رسم المحاور التالية:

- تدعيم و تعصير وسائل العمل الموضوعة على ذمة قوات الأمن الداخلي،
- دعم الانتشار الأمني في مختلف الجهات وتحسين ظروف العمل بها،
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية لتحسين جودة الخدمات الأمنية والإدارية،
- تكوين ومزيد تأهيل أعوان وإطارات قوات الأمن الداخلي،

- الرعاية الاجتماعية لإطارات وأعوان قوات الأمن الداخلي.

2- هيكلة الوزارة حسب البرامج و البرامج الفرعية

وفي إطار الحرص على ضمان نجاعة السياسات العمومية و السعي لضمان التصور الأمثل لهيكلة برامج مهمة وزارة الداخلية، تمت هيكلة الوزارة وفق برنامجين اثنين يترجمان السياسات العمومية والمهام الموكولة إليها إضافة إلى برنامج القيادة و المساندة.

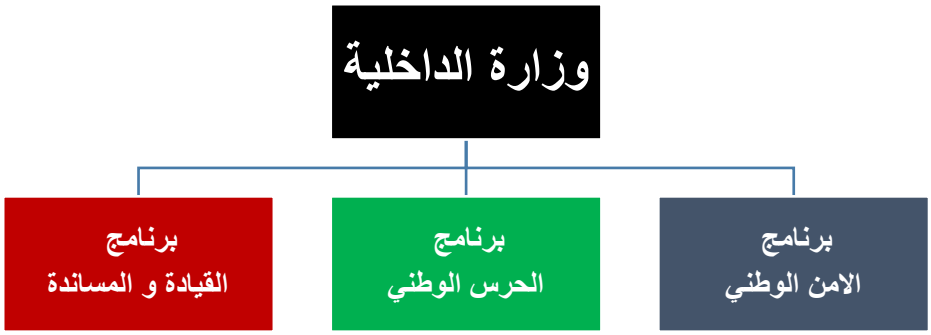

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2019حسب البرامج والبرامج الفرعية (دفعا)

الوحدة:ألف دينار

البرامج	إنجازات 2017	قانون المالية 2018	مقترحات 2019		تطورإعتمادات الدفع	
			إعتمادات التعهد	إعتمادات الدفع	المبلغ	النسبة (%)
البرنامج الامن الوطني	1239019	1455187	292463	1881442	426155	% 29
البرنامج الحرس الوطني	764103	847966	223586	988298	140332	% 17
مجموع برنامج القيادة والمساندة :	543696	565630				
المجمـــــوع العام للبرامج		2879083				% 20

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

تطوّر ميزانية الوزارة لسنتي 2018 و2019 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

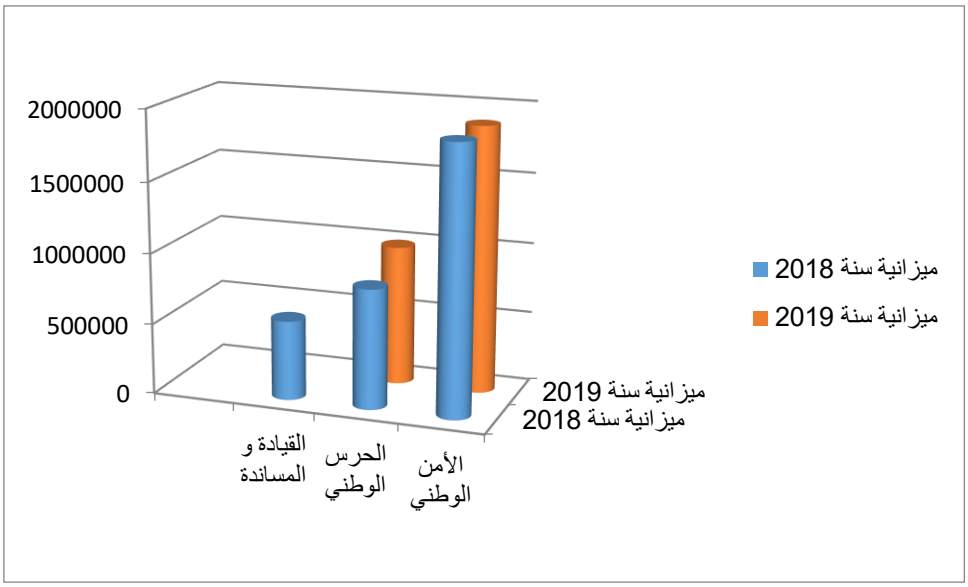

توزيع ميزانية الوزارة* لسنة 2019 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البرامج / طبيعة النفقة	برنامج الامن الوطني	برنامج الحرس الوطني	القيادة والمساندة	المجموع
نفقات التصرّف	1588979	892322		2481301
التأجير العمومي	1459818	800000		2259818
وسائل المصالح	116741	83805		200546
التدخل العمومي	12420	8517		20937
نفقات التنمية	292463	95476		388439
الإستثمارات المباشرة	292463	95476		388439
على الميزانية	292463	95476		388439
على القروض الخارجية				
التمويل العمومي				
على الميزانية				
على القروض الخارجية				
صناديق الخزينة				
المجموع	1881442	988298		2869740

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج وطبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

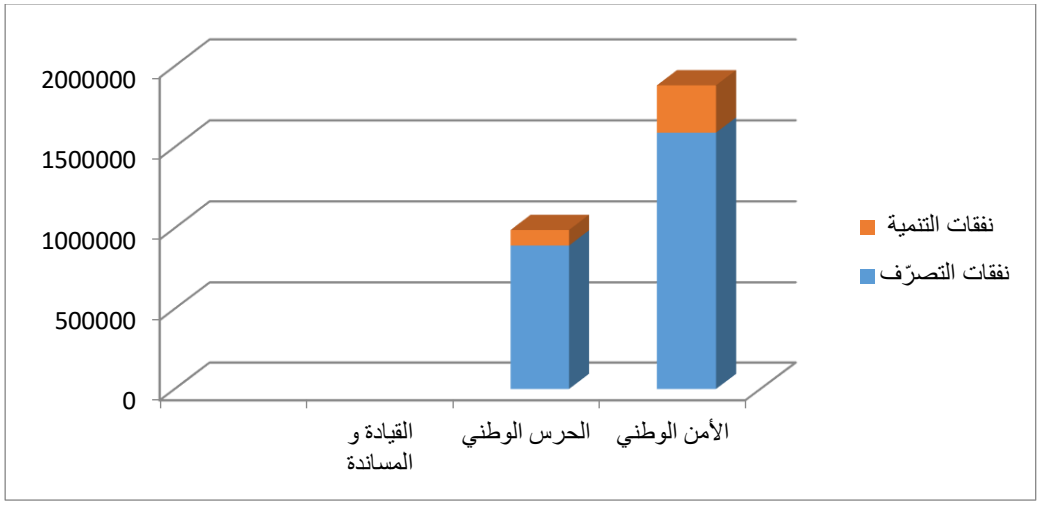

تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2019- 2020) للوزارة:

الوحدة : ألف دينار

النفقات	إنجازات			قانون المالية 2018	تقديرات		
	2015	2016	2017		2019	2020	2021
نفقات التصرف			1896728	2113592	2481301	2605365	2735633
على موارد الميزانية			1896728	2113592	2481301	2605365	2735633
التأجير العمومي			1731608	1954259	2259818	2372808	2491449
وسائل المصالح			146073	140555	200546	210573	221101
التدخل العمومي			19183	18778	20937	21984	23083
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
التأجير العمومي							
وسائل المصالح							
التدخل العمومي			1700	1700	1270	1321	1375
نفقات التنمية			106393	189561	388439	412660	438571
على موارد الميزانية			106393	189561	388439	412660	438571
الاستثمارات المباشرة			106393	189561	388439	412660	438571
التمويل العمومي							
على موارد القروض الخارجية الموظفة							
الاستثمارات المباشرة							
التمويل العمومي							
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
صناديق الخزينة							
التأجير							
وسائل المصالح							
التدخل							
التجهيز							
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات			2003121	2303153	2869740	3018025	3174204
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات			2004821	2304853	2871010	3019346	3175579

إطار النفقات متوسط المدى (2019-2020) للوزارة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البرامج	إنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
برنامج الامن الوطني			1239019	1455187	1881882	1975963	2074748
برنامج الحرس الوطني			764240	847966	989128	1043383	1100831
القيادة والمساندة			553897	538530			
المجموع			2557156	2879083	2871010	3019346	3175579

3- أعوان الوزارة

المحور الثانى: ميزانية الوزارة حسب البرامج

1- هيكلة البرنامج و المتدخلون في تنفيذه

يترأس برنامج الأمن الوطني السيد "غازي الخمري " المديرالعام للمصالح المشتركة للأمن الوطنـي.

- **هيكلة البرنامج :**

تندرج الإدارة العامة للأمن الوطني ضـــمن هيكلية وزارة الداخلية و ذلك عملا بالأمر عدد 543 لســـنة 1991 المؤرخ في 1991/04/01 المتعلق بالتنظيم الهيكلي لوزارة الداخلية وجميع النصـــوص التي نقحته أو تممته و يخضـــع تنظيمها الهيكلي لنص الأمر عدد 246 بتاريخ 2007/08/15 و الأوامر التنقيحية المتممة له و المتعلق بتنظيم هياكل قوات الأمن الداخلي. ويتولى برنـامج للأمن الوطني في نطـاق الحـدود الترابيـة الراجعـة بـالنظر للأمن الوطني حسب التقسيم الإداري و الترابي للبلاد التونسية خاصة بـ :

- ضمان أمن الأشخاص و حماية الممتلكات،
- الوقاية من الجريمة،
- المحافظة على الأمن العام
- شرطة المرور
- التعهد بالشرطة العدلية في جميع الإختصاصات على كامل تراب الجمهورية
- السهر على أمن الدولة الداخلي و الخارجي
- شرطة الحدود و الأجانب
- إعداد وثائق السفر ووثائق الأجانب و متابعتها
- ضمان جمع كل المعلومات و الدراسات و الأبحاث المتصلة بمهامها
- مكافحة الإرهاب
- حفظ النظام العام
- حماية الشخصيات و المنشآت و المؤتمرات
- مرافقة العملة
- الإحتياط و مقاومة الإرهاب بجميع أنواعه

2- أداء البرنامج

2-1 تقديم البرنامج و استراتيجيته

- **تقديم البرنامج:**

يهدف برنامج الأمن الوطني إلى المحافظة على الأمن العام و إشاعة السكينة العامة لضمان أمن الأشخاص و حماية الممتلكات العامة و الخاصة و السهر على أمن الدولة الداخلي والخارجي لحماية السيادة الوطنية للدولة من كافة الأخطار الداخلية و الخارجية و ذلك بمقاومة الإرهاب و التوقي و التصدي لمختلف أشكال الجريمة.

- **استراتيجية البرنامج:**

يتبلور برنامج الأمن الوطني في إستراتيجية مبنية على جملة من الأهداف تستجيب للسياسة العامة للدولة وتتماشى و المعايير الدولية المنظمة لحقوق الإنسان وذلك في نطاق الإختصاص و المهام الموكولة للإدارة العامة للأمن الوطني ، و حسب منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف تتكون هذه الإستراتيجية من ثلاثة أهداف قابلة للإنجاز و التحقيق و التطوير على المدى المتوسط و البعيد بتفعيل الأنشطة المتعلقة بها و بتطوير مؤشرات قيس أداء الوحدات الأمنية لتكريس النتائج المراد تحقيقها و المبنية بصفة عامة على المحاور التالية :

- برمجة الإنتشـــار الأمني و تعزيزه بتكثيف الحملات و الدوريات الأمنية و تدعيم الجانب الإســـتعلامي بمرجع النظر الترابي للأمن الوطني للمحافظة على الأمن العام وفرض القانون و ضمان علويته .
- متابعة أنواع الجرائم بمرجع نظر الأمن الوطني و تقديم مقترفيها للعدالة .
- تركيز أجهزة المراقبة الإلكترونية بأهم المواقع بمرجع نظر الأمن الوطني
- إسـداء مختلف الخدمات الإدارية الخاصـة بالمواطنين و المؤسـسـات بمرجع نظر الأمن الوطني.
- برمجة الإنتشار الأمني المروري (حملات ، دوريات ..) و تكثيف الرقابة الآلية لتصريف حركة المرور و معالجة مختلف المشاكل المرورية بمرجع نظر الأمن الوطني.
- إحكام تطبيق قانون الطرقات لزجر المخالفات المرورية بمرجع نظر الأمن الوطني.
- توفير الإمكانيات اللوجستية للرفع من جاهزية وسائل النقل المستغلة لتطوير النجاعة في التدخلات الأمنية،
- تعميم التكوين و الرسكلة لإطارات و أعوان الأمن الوطني في المجال الأمني مع دراسة و تقييم و متابعة مواصفات الوظائف الأمنية و مواصفات الكفايات.

2-2 أهداف و مؤشرات الأداء الخاصة ببرنامج الأمن الوطني

أهداف برنامج الأمن الوطني			
الأهـــداف		المؤشـــرات	
1.0.1 - مجابهة جرائم الحق العام و الجرائم الإرهابية		1.1.0.1 :	نسبة الإيقافات للأفراد المفتش عنهم بمرجع نظر الأمن الوطني
		2.1.0.1 :	نسبة مقاومة جرائم الحق العام و الجرائم الإرهابية بمرجع نظر الأمن الوطني
		3.1.0.1 :	نسبة تطور الكشف عن الجريمة بإستعمال الوسائل المتاحة للشرطة الفنية و العلمية
2.0.1 - تعزيز و تطوير السلامة المرورية		1.2.0.1 :	تطور مؤشر فعالية عمليات مراقبة السرعة بمرجع نظر الأمن الوطني
3.0.1 - تطوير الكفاءات المهنية و وسائل العمل		1.3.0.1 :	نسبة جاهزية وسائل النقل
		2.3.0.1 :	نسبة تطور معدل التكوين لإطارات و أعوان الأمن الوطني

تطور مؤشرات برنامج الأمن الوطني

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018 تقديري	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
الهدف 1.0.1 مجابهة جرائم الحق العام و الجرائم الإرهابية								
المؤشر 1.1.0.1	نسبة (%)	-	57	66	70	73	76	80
المؤشر 2.1.0.1	نسبة (%)	70	71	72	75	78	80	82
المؤشر 3.1.0.1	نسبة (%)	-	97	97.8	98.4	99	100	100
الهدف 2.0.1 تعزيز و تطوير السلامة المرورية								
المؤشر 1.2.0.1	عـدد	-	2.15	2.91	3.12	3.62	4.12	4.72
الهدف 3.0.1 تطوير الكفاءات المهنية و وسائل العمل								
المؤشر 1.3.0.1	نسبة (%)	-	-	64.01	86	87	88	90
المؤشر 2.3.0.1	نسبة (%)	18	21	31	40	48	59	71

تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج

الهدف الأول : مجابهة جرائم الحق العام و الجرائم الإرهابية

يندرج هذا الهدف في إطار إستراتيجية برنامج الأمن الوطني للمحافظة على الأمن العام و تطويره ليساهم في إشاعة السكينة العامة لضمان أمن الأشخاص و حماية الممتلكات العامة و فرض القانون وضمان علويته للتصدي للجرائم بأنواعها و مقاومتها و بسط الأمن و ضمان إستقراره لدفع عجلة التنمية للدولة،

أ- مرجع الهدف :

يندرج هذا الهدف في إطار إستراتيجية برنامج الأمن الوطني.

ب-مبررات إعتماد المؤشرات :

- المؤشر 1.1.0.1: نسبة الإيقافات للأفراد المفتش عنهم بمرجع نظر الأمن الوطني

تم إختيار هذا المؤشر لأهميته الكبيرة في قياس فاعلية مختلف أنشطة الوحدات الأمنية كما يسمح للإدارة بإعتماده في درس توفير لإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لتعزيز و تدعيم دورها في المحافظة على الأمن العام و ضمان علوية القانون ،

- المؤشر 2.1.0.1: نسبة مقاومة جرائم الحق العام و الجرائم الإرهابية بمرجع نظر اللأمن الوطني.

تم إختيار هذا المؤشر لعلاقته الوطيدة في تعزيز دور الوحدات الأمنية في التصدي والمكافحة للجريمة بأنواعها و تقديم مقترفيها للعدالة و يهدف إلى التطوير على المساعدة في ضمان الإستقرار الأمني و إشاعة السكينة العامة و فرض القانون و ضمان علويته ، بالإضافة إلى أهميته القصوى في قياس فاعلية الوحدات الأمنية في مجال مقاومة الجرائم الإرهابية كما يعكس مدى قدرتها على التدخل الإستباقي و يسمح للإدارة بتوفير وتطوير و سائل عملها مواكبة للتطورات الحاصلة في العالم في مجال مكافحة الإرهاب،

- المؤشر 3.1.0.1: نسبة تطور الكشف عن الجريمة بإستعمال الوسائل المتاحة للشرطة الفنية والعلمية.

تم إختيار هذا المؤشر لأهمية تركيز ثقافة الإمتياز في العمل الأمني لمجابهة الجريمة بأنواعها وذلك بإمتلاك المعرفة و الإستغلال الأمثل للتجهيزات و ذلك رفعا للتحديات المطروحة نتيجة تطور أساليب الجريمة و تشعب مسارحها و تنوعها و إنتشارها خاصة بفعل التطور التكنولوجي ,الثورة المعلوماتية و الاتصالات .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018 تقديرات	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
الهدف 1.0.1 مجابهة الحق العام و الجرائم الإرهابية								
المؤشر 1.1.0.1	نسبة (%)	-	57	66	70	73	76	80
المؤشر 2.1.0.1	نسبة (%)	70	71	72	75	78	80	82
المؤشر 3.1.0.1	نسبة (%)	-	97	97.8	98.4	99	100	100

الهدف الثاني : تعزيز و تطوير السلامة المرورية

يندرج هذا الهدف في إطار إستراتيجية برنامج الأمن الوطني لتعزيز و تطوير السلامة المرورية بمختلف الطرقات مرجع النظر للأمن الوطني لتيسير و تحسين حركة المرور و الحد من الحوادث القاتلة و المخالفات المرورية بإحكام تطبيق قانون الطرقات.

أ- مرجع الهدف :

يتنزل هذا الهدف في إطار إستراتيجية برنامج الأمن الوطني.

ب-مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.1.2 : مؤشر فعالية عمليات مراقبة السرعة.

تم اختيار هذا المؤشر باعتباره مقياس هام للخطط المعتمدة من قبل الوحدات الأمنية في مجال رقابة حركة المرور و خاصة منها الإفراط في السرعة وذلك غاية توفير و تركيز منظومات

المراقبة الآلية اللازمة لمزيد إحكام تطبيق قانون الطرقات لزجر المخالفات المرورية و تكريس ثقافة السلامة المرورية لدى الأفراد ،

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018 تقديرات	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
الهدف 2.0.1 تعزيز و تطوير السلامة المرورية								
المؤشر 1.2.0.1	عدد	-	2.15	2.91	3.12	3.62	4.12	4.72

الهدف الثالث: تطويرالكفاءات المهنية و وسائل العمل

يتنزل هذا الهدف في إطار برنامج الأمن الوطني لأهمية تطوير كفاءات موارده البشرية و لإسناد و تعزيز عمل الوحدات الأمنية و تطوير قدراتها اللوجستية لتحقيق الفاعلية و النجاعة و بلوغ أعلى مستويات الأداء في مهامها وذلك بتطوير و تحديث العمل الإداري و الميداني وتوفير الموارد الإمكانيات المادية اللازمة من وسائل نقل تتمتع بجاهزية كاملة و تجهيزات أمنية حديثة إلى جانب موارد بشرية متميزة بالكفاءة و النجاعة العالية ،

أ- مرجع الهدف :

يندرج هذا الهدف في إطار إستراتيجية برنامج الأمن الوطني،

ب-مبررات اعتماد المؤشرات :

- المؤشر 1.1.3 : نسبة جاهزية وسائل النقل.

تم اختيار هذا المؤشر نظرا لأهمية وسائل النقل في إسناد العمل الأمني و تتطور نسبة جاهزيتها يساهم في سرعة نشاط الوحدات الأمنية و إكساب عملها القدرة و النجاعة و يضمن أهبتها و إستعدادها للتدخلات الحينية و إعتبار كذلك لإمكانية إحتسابه وفق المنهجية الجديدة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف.

المؤشر 2.1.3 : نسبة تطور معدل التكوين لإطارات و أعوان الأمن الوطني.

تم إختيار هذا المؤشر إعتبارا لأهمية تنمية و تطوير كفاءات الموارد البشرية للرفع من فاعلية و أداء المؤسسة الأمنية و إكسابها القدرة و النجاعة في تسيير دواليبها خاصة و أن العنصر البشري هو الفاعل الأساسي الضامن لنجاح المؤسسة الأمنية في ظل التطورات و المتغيرات الحاصلة في عالمنا اليوم و التي طالت جميع المجالات (الأمني - الإقتصادي – التكنولوجي – الخدمات .....)

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018 تقديرات	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
الهدف 3.0.1 تطوير الكفاءات المهنية و وسائل العمل								
المؤشر 1.3.0.1	نسبة (%)	-	-	64.01	86	87	88	90
المؤشر 2.3.0.1	نسبة (%)	18	21	31	40	48	59	71

2-3 أنشطة البرنامج

تم بعد الدراسة و المراجعة و المشاورات خلال جلسات متعددة بلورة مقترح في الأهداف العامة لبرنامج الأمن الوطني و الأنشطة المتعلقة بها بالإضافة إلى مؤشرات و آليات قيس الأداء المزمع إعتمادها في تقييم نجاعة و مردودية عمل الوحدات الأمنية بمرجع نظرها الترابي، و هي الآتي بيانها بالجدول التالي :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات2019	الأنشطة والتدخلات بمرجع النظر للأمن الوطني	تقديرات الإعتمادات للأنشطة
الهدف 1-0-1 مجابهة جرائم الحق العام و الجرائم الإرهابية	المؤشر1.1.0.1 : نسبة الإيقافات للأفراد المفتش عنهم	73	- برمجة الإنتشار الأمني بتكثيف الحملات والدوريات الأمنية و تدعيم الجانب الإستعلامي - إحكام الإنتشار الأمني و تكثيفه بالساحات محطات النقل محيط المؤسسات التربوية و الجامعية والمحاور و الطرقات الرئيسية للتصدي لكل أشكال الإنحراف و كل المظاهر المخلة بالأمن العام مع فرض علوية القانون لإشاعة السكينة العامة و المحافظة على الأمن العام ،	لا يمكن تقدير الإعتمادات
	المؤشر2.1.0.1 : نسبة مقاومة جرائم الحق العام و الجرائم الإرهابية بمرجع نظر الأمن الوطني	78	- التصدي لمختلف أنواع الجرائم مع مقاومة الهجرة غير شرعية و تقديم مقترفيها للعدالة ، - التحكم في معدلات الجريمة ، -إحكام مكافحة الظواهر الإجتماعية في مجال الإعتداء على الأملاك، العنف ، السرقات و خاصة حالات التلبس مع ملاحقة المطلوبين للعدالة، - تكوين الأفراد في مجال مكافحة الجريمة بأنواعها و تدعيم الأساليب المتعلقة بحسن معاملة الأشخاص المحتفض بهم ، - التصدي للجرائم الإرهابية ، - تفعيل النشاط العملياتي - تفعيل النشاط الإستعلامي للبحث على المعلومة الإستباقية و التصرف فيها ،	لا يمكن تقدير الإعتمادات
	المؤشر3.1.0.1 :نسبة تطور الكشف عن الجريمة بإستعمال الوسائل المتاحة للشرطة الفنية	99	- تدعيم وسائل العمل بإقتناء التجهيزات المتطورة و الحديثة في مجال الكشف عن الجريمة و ضبط مرتكبيها للتصدي للجرائم المستحدثة ،	4701,6 أد

الهدف 1-0-2 تعزيز و تطوير السلامة المرورية	المؤشر2.2.0.1 : مؤشر فاعلية عمليات مراقبة السرعة	3.62	- توسيع شبكة الرادار الآلي لمزيد إقتناء العدد الكافي من هذه الأجهزة مركزيا و جهويا لتكثيف الرقابة الآلية و تصريف حركة المرور، - العمل على تعميم تركيز المراقبة بالكاميرلأهم الطرقات و الشوارع غاية المتابعة الدقيقة لحركة جولان وسائل النقل ولتيسير التدخل الأمني عند الإقتضاء ، - تفعيل برنامج معالجة النقاط المرورية السوداء ،	3702 أد

الهدف 1-0-3 تطوير الكفاءات المهنية و وسائل العمل	المؤشر 1.3.0.1 : نسبة جاهزية وسائل النقل	87	- تخصيص الإعتمادات الضرورية لإقتناء قطع الغيار اللازمة لتعهد الأسطول بالصيانة الدورية و رفع الأعطاب المتعلقة به مع تعزيزه بالشراءات الجديدة للوسائل ، - تهيئة البنية التحتية للورش مع تطوير أدوات العمل داخلها ، - تعزيز الورش المركزية بإطارات و أعوان من ذوي الإختصاص - تدعيم و إحداث نواة ورش بأقاليم الأمن الوطني ،	31351 أد
	المؤشر 2.3.0.1 : نسبة تطور معدل التكوين لإطارات و أعوان الأمن الوطني	48	- ضبط إحتياجات الأمن الوطني في مجال التكوين ، - ضبط و تحيين برامج مراحل التكوين الأساسي و المستمر لتكوين الافراد في مختلف المجالات الأمنية (مقاومة الجريمة بأنواعها – حقوق الإنسان – حرية التعبير و تأمين الصحفيين – مقاومة العنف ضد المرأة و الطفل ...)، - ضبط مخططات التكوين المستمر داخل و خارج هياكل التكوين الأمنية، - دراسة و تقييم و متابعة مواصفات الوظائف الأمنية ومواصفات الكفايات، - برمجة الإعتمادات اللازمة لتلبية حاجيات الأمن الوطني من التكوين ، - توسيع و تهيئة البنية التحتية لمؤسسات التكوين و تجهيز فضاءاتها بالمعينات التكنولوجية المتطورة (قاعات محاكاة في إختصاصات مختلفة ....) ، - الترفيع في عدد المكونين والمتكونين - إدخال إختصاصات جديدة خاصة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة و الإرهاب والجرائم المالية ، - تركيز منظومة التكوين عن بعد ، - مزيد تعصير الفضاءات التكوينية ، - الإنفتاح على المؤسسات التكوينية غير الأمنية ،	28224 أد

3 نفقات البرنامج

• ميزانية برنامج الأمن الوطني حسب نوعية النفقة

تبلغ جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج الأمن الوطني لسنة 2019 قيمة : 1817979 ألف دينار بالمقارنة مع قيمة الإعتمادات المرصودة خلال سنة 2018 و المقدرة بـ1455187 الف دينار أي بزيادة في حـدود 24 % .

و تتوزع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلـــي:

تطور إعتمادات برنامج الأمن الوطني

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرنامج	إنجازات 2017	قانون المالية 2018 (1)	تقديرات 2019		نسبة التطوّر 2019 -2018	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) /(1) -(2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	1175714	1352877		1588979	236102	17%
التأجير العمومي	1080925	1259818		1459818	200000	16%
وسائل المصالح	82480	81022		116741	35719	44%
التدخل العمومي	12309	12037		12420	383	3%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	63305	102410	292463	292463	190053	186%
الاستثمارات المباشرة	63305	102410	292463	292463	190053	186%
على الموارد العامة للميزانية	-	102410	292463	292463	190053	186%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-
مجموع البرنامج	1239019	1455287	292463	1881442	426155	29%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع مشروع ميزانية برنامج الأمن الوطني لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة (دفعا):

- تقديرات نفقات التصرف:1588979ألف دينار
- تقديرات نفقات التنميــة:292463 ألف دينار

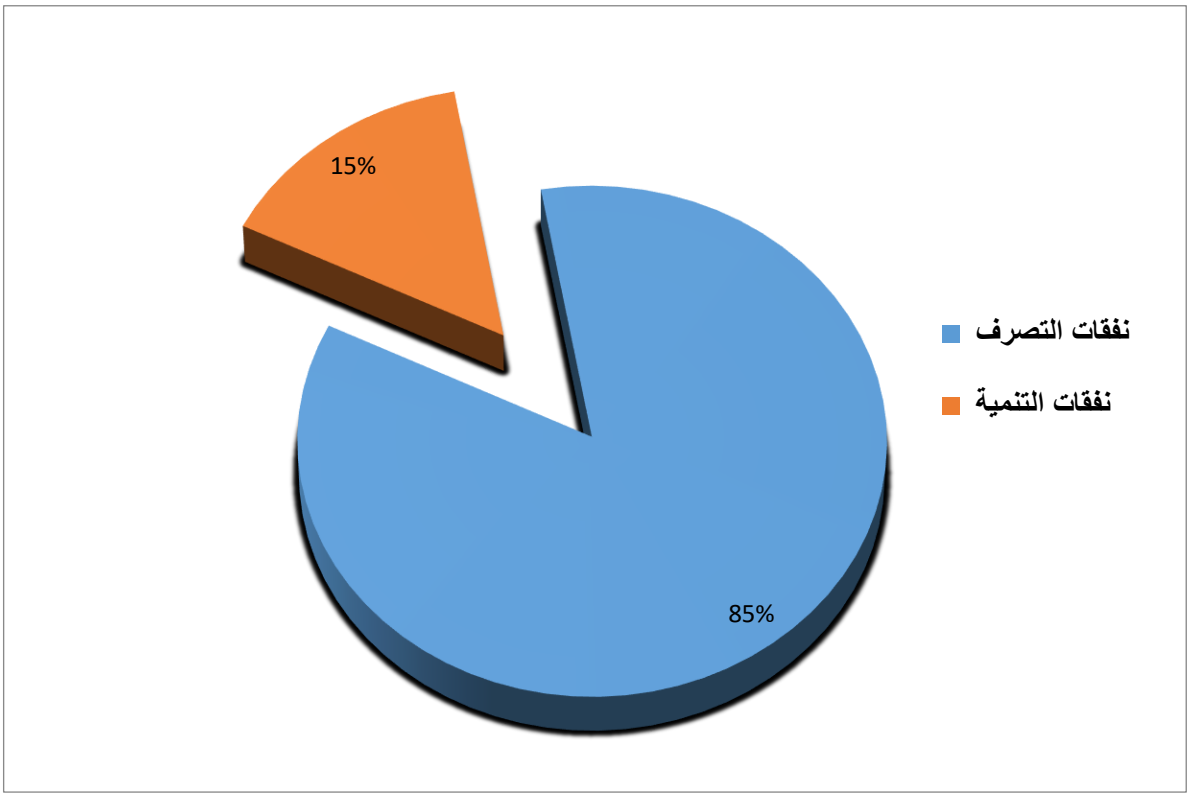

- **إطار النفقات متوسط المدى 2019- 2021 لبرنامج الأمن الوطني :**

تقدر جملة نفقات برنامج الأمن الوطني لسنة 2019 بـ: 1881882 ألف دينار و بـ: 1975963 ألف دينار سنة 2020 و بـ: 2074748 ألف دينار سنة 2021،

إطار النفقات متوسط المدى 2019- 2021

الوحدة : ألف دينار

النفقات	إنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التصرف	-	-	1175713	1352877	1588979	1668427	1751848
على موارد الميزانية			1175713	1352877	1588979	1668427	1751848
التأجير العمومي	-	-	1080924	1259818	1459818	1532808	1609449
وسائل المصالح	-	-	82480	81022	116741	122578	128706
التدخل العمومي	-	-	12309	12037	12420	13041	13693
على موارد صناديق الخزينة							
التأجير العمومي	-	-					
وسائل المصالح	-	-					
التدخل العمومي	-	-					
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-					
التأجير العمومي	-	-					
وسائل المصالح	--	-	910	910	440	450	460
التدخل العمومي	-	-					
نفقات التنمية			63305	102310	292463	307086	322440
على موارد الميزانية			63305	102310	292463	307086	322440
الاستثمارات المباشرة	-	-	63305	102310	292463	307086	322440
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-					
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	1239018	1455187	1881442	1975513	2074288
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	1239928	1456097	1881882	1975963	2074748

3-1 نفقات التصرف
3-2 نفقات التنمية
3-3 صناديق الخزينة

1- هيكلة البرنامج والمتدخلون في تنفيذه

يترأس البرنامج السيد "سمير بن فرج " المديرالعام للمصالح المشتركة للحرس الوطنـي.

و يضم برنامج الحرس الوطني الهياكل التالية :

- الإدارة العامة للحرس الوطني
- الإدارات العامة للاختصاص
- الأقاليم الجهوية للحرس الوطني
- الأقاليم البحرية للحرس الوطني

2- أداء البرنامج

2-1- تقديم البرنامج واستراتيجيته

- **تقديم البرنامج**

يضطلع سلك الحرس الوطني على اعتباره من أجهزة قوات الأمن الداخلي لوزارة الداخلية بالتغطية الأمنية لتأمين حوالي 80 % من الخارطة الترابية و كافة السواحل البحرية للجمهورية التونسية ، فهو يسهر على حماية السيادة الوطنية على مستوى تأمين الحدود البرية والبحرية ، حماية الممتلكات العامة والخاصة وحماية الأشخاص ، التوقي والتصدي لكافة أشكال جرائم الحق العام و الجرائم الإرهابية وغسيل الأموال، المحافظة على الأمن العام و الأمن السياحي ، مراقبة المواد المتفجرة و المواد الخطرة ، التعبئة والإيواء والتوجيه وتنظيم ومراقبة حركة المرور على شبكة الطرقات .

ولتحقيق هذه المهام والمشمولات في كنف سيادة القانون والدستور ، فقد تم اعتبار أفراد سلك الحرس الوطني من ضمن الهياكل الأمنية والعسكرية الحاملة للسلاح ، مع تمتعهم بصفة "مأموري ضابطة عدلية " حتى يتسنى لهم مباشرة الأبحاث والقضايا في الجانب العدلي بالتنسيق وإشراف من النيابات العمومية .

- **استراتيجية البرنامج**

يعكس برنامج الحرس الوطني إستراتيجية خاصة بمهامه ومشمولاته وطبقا لمقومات أنشطة وحداته الإدارية ، العدلية والميدانية ، تتماشى و تتوافق مع السياسات العامة للدولة والإستراتيجية القطاعية لوزارة الداخلية ،حيث يعمل سلك الحرس الوطني بالتعاون والتنسيق والتواصل مع بقية أسلاك قوات الأمن الداخلي والهياكل العسكرية والمدنية للدولة على المحافظة على السيادة الوطنية للبلاد التونسية ، و على دعم نمائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالتصدي ومقاومة كافة الأعمال والظواهر المخالفة للقانون والماسة من أمن واستقرار البلاد (مكافحة مختلف أنواع الجرائم الماسة بـ : الأمن العام ، الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي ...) لاسيما في ظل التطورات التي شهدتها البلاد في شتى المجالات والقطاعات خلال سنة 2011 وما أعقبها من أحداث متواترة ومتفرقات في العديد من جهات الجمهورية .

ويتضمن برنامج الحرس الوطني جملة من الأهداف بعيدة المدى و متوسطة المدى تتماشى مع سياسة الدولة من ناحية و تطلعات السلك من ناحية أخرى أخذا بعين الاعتبار الوضع الأمني الراهن والتطورات التي يستشرف توقعها أو حدوثها في المستقبل القريب والمتوسط.

ولتحقيق هذه الأهداف، فقد كان لزاما تطوير آليات العمل في شتى المجالات والمحاور، تناغما مع مخطط التنمية لوزارة الداخلية 2016 - 2020 الذي من خلاله رسمت الوزارة الأهداف التي يراد تحقيقها:

- حفظ الأمن العام من كل أشكال الجريمة وخاصة منها المتعلقة بالإرهاب والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة .
- مواصلة الإصلاحات التي انطلقت الوزارة في تنفيذها والتي تهدف أساسا إلى تطوير وسائل العمل بالاعتماد على التطورات التكنولوجية واللوجستية في هذا المجال وتحسين جودة الخدمات الأمنية .
- مزيد العناية بالأعوان والإطارات التابعة للأسلاك الأمنية والإدارية العاملة بمختلف الجهات حتى تتمكن من أداء مهامها في أنسب الظروف .

إلى جانب تهيئة الأرضية الملائمة على مستوى شتى مقومات العمل المتمثلة في : توفير الإمكانات البشرية والمادية اللازمة ، التأكيد على مواصلة مراجعة التنظيم الهيكلي لبعض الهياكل المركزية حيث يتسم نشاطهما بالشمولية من حيث التخصص ومن حيث التمثيل الميداني على صعيد مرجع النظر و" إدارة التكوين" المشرفة على برامج التكوين الأساسي والمستمر وتطوير الكفايات لكل أفراد السلك للرفع من مستوى الجاهزية والحرفية في الاضطلاع بالمهام والمشمولات بما يحقق الجودة المطلوبة للخدمات المقدمة وتحظى في المقابل برضا واستحسان المواطن والشأن العام .

2-2- أهداف البرنامج وتطور مؤشرات الأداء

يواصل سلك الحرس الوطني سهره على حماية السيادة الوطنية بـ : تأمين الحدود الترابية البرية والسواحل البحرية من جرائم التهريب والاجتياز والهجرة السرية ، المحافظة على النظام العام بإنفاذ القوانين و التصدي ومكافحة كافة جرائم الحق العام والجرائم الإرهابية، حماية الممتلكات العامة والخاصة وحماية الأشخاص ، تنظيم الحركة المرورية وتكثيف الدوريات والمراقبة الآلية والميدانية للتقليص من الحوادث التي تخلف أضرار بشرية ومادية كبيرة سنويا .

وعلى هذا الأساس ، فقد تواصلت كذلك إستراتيجية برنامج الحرس الوطني على الأهداف التالية :

الهدف الأول :المحافظة على الأمن العام و حماية الحدود :

- **المحافظة على الأمن العام :**

من خلال المحافظة على منظومة الأمن العام و السعي قصد استتبابها في إطار ما نص عليه الدستور والقانون وذلك بـ : إرساء إجراءات وقائية والحرص على إنفاذ القوانين الرادعة للمخلين بـ : الأمن العام ، الحقوق والحريات ، التوقي والتصدي لجرائم الحق العام والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة ، مراقبة المواد المتفجرة و المواد الخطرة ومجالات استخدامها .

ولتحقيق هذا الهدف ، فقد حرص سلك الحرس الوطني على توظيف أكثر من ثلثي (2/3) تعداده العام للأفراد للقيام بهذه المهام ، موزعين بشكل مدروس على الأقاليم ، المناطق الفرق والمراكز ليغطي حوالي 80 % من تراب الجمهورية وذلك بـ :

- برمجة الحملات و الدوريات ووضعها في إطار مكاني و زماني مواكبا للأحداث (تظاهرات ، أعياد ، مناسبات ...).
- تواصل تعميم تركيز أجهزة المراقبة الكترونية على أهم المواقع والنقاط الحساسة بمرجع النظر .
- تطوير منظومتي حماية وتامين الحدود البرية و السواحل البحرية بواسطة معدات مراقبة ورصد متطورة وناجعة تحقق النتائج المطلوبة وتستجيب لمتطلبات اليقظة والأنشطة العملياتية النوعية المتواصلة في مكافحة الجريمة وحماية الحدود .
- تحسين وتدعيم الإمكانات المتاحة للوحدات سواء المادية (مقرات ومبيتات ومرافق لائقة وتستجيب لمتطلبات العمل الأمني ، إداري ، عدلي أو نشيط) أو البشرية (انتداب أفراد ذوي مؤهلات علمية أو فنية تتماشى مع متطلبات العمل وتخصصاته) .
- التأكيد على برمجة إحداث وحدة قيادية بهيكلية إدارة مركزية تسمى " إدارة وحدات الطريق العمومي" تتولى الإشراف على الفرق الجهوية للطريق العمومي بالتنسيق مع الأقاليم الجهوية مرجع النظر .
- مزيد ايلاء الجانب التكويني والرسكلة وتطوير الكفايات للأفراد الأهمية الكافية.

- **مكافحة والتصدي للجرائم الإرهابية وغسيل الأموال :**

نظرا لخطورة ظاهرة الإرهاب وغسيل الأموال وما أعقبها بصورة متواترة عديد العمليات الإرهابية والتهديدات في عدة جهات من الجمهورية ،ذهب ضحيتها عديد الشهداء من أمنيين وعسكريين ومدنيين ، فقد تواصلت مساعي سلك الحرس الوطني لتحديث منظومته الأمنية حتى تكون محكمة وفعالة في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة ، حيث تم الانتقال من مرحلة التوقي والإعداد إلى مرحلة العمليات الاستباقية وذلك بإحباط عديد المخططات وكشف العديد من الخلايا والبؤر لجماعات إرهابية متطرفة من طرف الوحدات الخاصة للسلك بفضل سبل الدعم والتجهيز المتواصل بالمعدات والإمكانيات التي تم وضعها على ذمة هذه الوحدات والدرجة العالية من الجاهزية والحرفية وروح الاستعداد (تدريبات مكثفة بنسبة 95 %) لمكافحة والتصدي للجرائم الإرهابية الرامية لتقويض وزعزعة أمن واستقرار البلاد والمس من معنويات الأمنيين والعسكريين والمدنيين على حد السواء، حيث تواصل هذا النشاط المتميز والملحوظ خلال سنتي 2017 و2018 بنفس الوتيرة من الحرفية والجاهزية للوحدات الخاصة للحرس الوطني وتسعى إلى مزيد تطويره خلال سنة 2019 .

- **التغطية الاستطلاعية لأهم النقاط الحساسة (الشريط الحدودي الجبلي والصحراوي ، الشريط الساحلي ...) :**

في إطار دعم وإسناد العمل الميداني للوحدات في شتى الاختصاصات وعلى صعيد كل المجالات الأمنية (مكافحة الإرهاب وجرائم غسيل الأموال ، حماية وتأمين الحدود البرية والسواحل البحريـة من عمليات التهريب والاجتياز والهجرة السرية) فقد بات الإقرار بإحداث وحدة جوية للطيران بسلك الحرس الوطني من أهم مشاريع الإحداث المبرمجة تماشيا مع الدعم الذي شهده أسطول الطيران على اثر اقتناء عدد 03 طائرات مروحية جديدة جاري استخدامها في مهمات الاستطلاع والإجلاء السريع.

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف الأول :

لتحقيق النتائج الإحصائية المأمولة من هذا الهدف وحتى يكون قابلا للتقييم من حيث الأداء ، فقد وضعت له مؤشرات القيس التالية :

- **نسبة مقاومة جرائم الأمن العام و مكافحة جرائم الإرهاب وغسيل الأموال بمرجع نظر الحرس الوطني:**

تم اختيار هذا المؤشر استنادا على العناصر التالية :

- يوفر معلومة حول الوضع الأمني العام للبلاد وذلك باحتساب العدد الجملي للقضايا المسجلة بمرجع نظر الحرس الوطني .
- يعكس مردودية عمل الوحدات الأمنية للحرس الوطني في هذا المجال و يمكن من تحديد مستوى فاعليتها وذلك باحتساب عدد القضايا العدلية المكتشفة والناجحة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			السداسي الأول من سنة 2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة مقاومة جرائم الأمن العام ومكافحة جرائم الإرهاب وغسيل الأموال بمرجع نظر الحرس الوطني	مائوية	81	83	86	84	88	89	90

- **نشاط وحدات الحرس الوطني بالمناطق الحدودية البرية و البحرية :**

تم اختيار هذا المؤشر استنادا على العناصر التالية :

- يسمح بتعزيز التواجد والعمل المتواصل للوحدات الأمنية للحرس الوطني لحماية الحدود والسواحل من أي خروقات أو تهديدات وذلك باحتساب عدد الدوريات بالوحدات الحدودية البرية والبحرية .
- يسمح بقياس درجة فاعلية الوحدات الأمنية للحرس الوطني على الشريط الحدودي البري والبحري وذلك باحتساب نشاطها ومردوديتها (عدد المحاضر ، المخالفات ، عمليات المراقبة الترتيبية) .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			السداسي الأول من سنة 2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نشاط وحدات الحرس الوطني بالمناطق الحدودية البرية والبحرية	مائوية	195	205	208	367	408	408	403

الهدف الثاني :تطوير السلامة المرورية :

ما انفك سلك الحرس الوطني يواصل تعاونه مع بقية الهياكل الأخرى المعنية بالسلامة المرورية لغاية مراقبة و إحكام تنظيم الحركة المرورية على مستوى شبكة الطرقات ، أخذا بالاعتبار عدة عوامل وعناصر من أهمها تواصل تنامي أسطول النقل البري و رخص السوق (نسبة التنامي لكليهما تعد بـ 5 % سنويا منذ سنة 2012) .

وعلى ضوء هذه المعطيات ، فان وحدات الحرس المرور تعمل جاهدة بنظام توقيت 24/24 و(7/7) الى التواجد الدائم بالطرقات لإحكام التغطية من حيث المراقبة والوقاية والإرشاد والزجر في إطار دوريات قارة ومتنقلة وحملات عامة وموجهة ، موزعة في الزمان والمكان وتسهيل الحركة المرورية لمستعملي الطريق وما يمكن أن ينجم عنها من تجاوزات ومخالفات تصل إلى حد الجرائم التي يعاقب عليها القانون على غرار (السياقة بدون رخصة، تجاوز السرعة المحددة بأكثر من 50 كلم في الساعة ، اجتياز مقاطع السكك الحديدية المجهزة بعلامات ، السياقة تحت تأثير حالة كحولية أو مادة مخدرة ، المجاوزة الممنوعة ، عدم حمل أحزمة السلامة ، استعمال الهاتف الجوال أثناء السياقة ...) وللحد من الحوادث المرورية التي تخلف العديد من الأضرار والخسائر البشرية والمادية .

إلى جانب ذلك ، تعمل وحدات حرس المرور على الرفع من نسق التعامل المشترك مع الهياكل الفنية و الجمعياتية و الوسائل السمعية والمرئية المتداخلة والناشطة هي الأخرى في مجال السلامة المرورية .

و تماشيا مع التوجهات الوطنية و الانطلاق في مشاريع الأشغال الجديدة للطرقات السيارة التي سيبلغ طولها بحلول سنة 2020 ألف كيلومتر ، ونظرا لشساعة مرجع النظر المـــروري لوحـدات الحرس الوطني الذي يغطي نسبة 95 % من شبكة الطرقات الممتدة على كامل تراب الجمهورية وانفرادها بالإشراف على الطرقات السيارة التي تصل إلى حدود 400 كلم X 02 (الاتجاهين) ، و هو ما يتطلب تغطية مرورية شاملة من خلال نسيج أمني محكم سواء بواسطة دوريات قارة ومتنقلة، باستعمال أجهزة الرادار الثابتة والمحمولة لمراقبة السرعة لمستعملي الطريق ، فان التأكيد على إحداث عدد 18 فرقة حرس مرور وعدد 09 فرق لمعاينة حوادث المرور بالطرقات السيارة بات ضرورة حتى يكون مرجع النظر

المروري محل مراقبة باستمرار في الأوقات العادية والاستثنائية ، وهو ما سيمكن بالأساس من الحد من تجاوزات مستعملي الطريق والتصدي لمختلف الجرائم المرورية .

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف الثاني :

لتحقيق النتائج الإحصائية المأمولة من هذا الهدف وحتى يكون قابلا للتقييم من حيث الأداء ، فقد وضعت له مؤشرات القيس التالية :

- **النسبة المأوية لمخالفات تجاوز السرعة مقارنة بالعدد الجملي للمحاضر والمخالفات المرورية على مستوى مرجع نظر الحرس الوطني:**

اختيار هذا المؤشر كان بهدف الحد والتقليص من مخالفات التجاوز للسرعة المحددة الذي يعتبر العامل الأول والرئيسي في وقوع مستعملي الطريق في الحوادث المرورية ، وهو يعكس المجهودات المبذولة من طرف حرس المرور للحد من الإفراط في السرعة ويمكن كذلك من تحديد النقاط السوداء على مستوى الشبكة المرورية مرجع نظر تركيز دوريات المراقبة بواسطة أجهزة الرادار المتنقل أو المراقبة بواسطة أجهزة الرادار الثابتة .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			الثلاثي الأول من سنة 2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
النسبة المائوية لمخالفات تجاوز السرعة مقارنة بالعدد الجملي للمحاضر والمخالفات المرورية على مستوى مرجع نظر الحرس الوطني	مائوية	24.13%	25.30%	26,04%	26.9% (باقي الإحصائيات بصدد التجميع)	26%	26.5%	27 %

- **نسبة تطور نشاط الوحدات المرورية للحرس الوطني :**

تم اختيار هذا المؤشر على اعتبار ما يعكسه من نشاط للوحدات المرورية للحرس الوطني بهدف زجر وردع التجاوزات المرتكبة من طرف مستعملي الطريق في إطار التوقي من وقوع الحوادث والمخالفات المرورية وذلك باحتساب مردودية الدورية المرورية الواحدة سنويا .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			السداسية الأولى لسنة 2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة تطور نشاط الوحدات المرورية للحرس الوطني	مائوية	438	505	567	626	654	694	733

الهدف الثالث: تحسين مقومات العمل الأمني

إن التطور الذي يشهده سلك الحرس الوطني من سنة إلى أخرى على مستوى النشاط المكثف لهياكله ووحداته في المحافظة على استقرار الوضع الأمني للبلاد والتصدي لكل الظواهر والجرائم المخلة له طبقا لمقتضيات القانون ، مرده بالأساس وبدرجة أولى عقيدة أمنية مكتسبة لدى أفراده في الذود على حرمة البلاد والعباد كل من موقعه وتخصصه (حفظ نظام أمن عام ، تصدي ومكافحة الارهاب وغسيل أموال ، حماية و تأمين حدود ترابية ، حماية وتأمين سواحل بحرية ، تأمين وسلامة حركة مرورية ، ....) وتبقى النجاحات التي تحققت على ضوء هذا النشاط الأمني وما يمكن تطويره على مستوى النسب المسجلة بشأن هذا النشاط مقترنا أساسا بالحرص المتواصل للإدارة العامة للحرس الوطني على الرفع من استعدادات وجاهزية وحرفية الأفراد من خلال برامج ومحاور سنوية مستمرة للتكوين والرسكلة والتأهيل لغاية تحسين وتطوير قدراتهم المهنية الذهنية والبدنية وبفضل الإمكانات التي تم وضعها من قبل سلطة الإشراف لفائدة مختلف وحدات الاختصاص للحرس الوطني والتي تتطلب مزيدا من التنامي والدعم بصورة تدريجية في حدود المتاح وأن يتم استخدامها وتوظيفها في المجالات الملائمة لتحقيق النتائج المرجوة على مستوى المنظومة الأمنية المتكاملة دون أي عوائق أو نقائص قد تحد من المردودية المطلوبة للعمل (إداريا ، عدليا ، ميدانيا .. .).

ومن أهم هذه الإمكانات ، ما سبق التنصيص عليه ضمن مخطط التنمية لوزارة الداخلية 2016 - 2020 ، الذي تعرض إلى محور تدعيم وتعصير وسائل العمل الموضوعة على ذمة قوات الأمن الداخلي ، من خلال :

- توفير وسائل النقل التي تعتبر من أهم مقومات العمل الميداني لأي وحدة أمنية (دوريات ، معاينات ، زيارات، تفقدات ، اتصالات لمباشرة أبحاث وتحريات ...) ، مع العمل على

المحافظة على جاهزية هذا الأسطول على مستوى الصيانة الدورية لضمان ديمومتها وحتى تكون محل استخدام في كل الأوقات وطبقا لمقتضيات العمل الأمني (نشاط عدلي نشاط ميداني ...) ، وهو ما سيساهم في الرفع من نتائج العمل خاصة على صعيد التصدي في الوقت والحين وبالسرعة المطلوبة لكل الجرائم والمخالفات والتجاوزات التي يمكن أن تحدث بمرجع النظر.

- تأهيل الأفراد ضمن برامج تكوين مستمرة لإكسابهم الجاهزية والحرفية الكافية والمأمولة في انجاز المهام والخدمات الميدانية والعدلية والإدارية التي تندرج ضمن مشمولات اختصاصهم بالجودة المطلوبة التي تحظى برضا المواطن في ظل الانتظارات المتواصلة التي ما انفك يعرب عنها ومختلف مكونات المجتمع المدني من مردودية عون الأمن على مستوى تدخلاته في إطار المهام المنوطة بعهدته حتى ترقى إلى النجاعة والحرفية المطلوبة في كنف القانون ، فقد حرصت القيادة العامة لسلك الحر س الوطني لإيلاء برامج تكوين وتأهيل الأفراد في مختلف التخصصات المهنية الأولوية المطلقة سنويا سواء لدى المؤسسات التكوينية الراجعة لها بالنظر (المدرسة الوطنية للحرس الوطني ببئر بورقبة، المدرسة الوطنية للتكوين المستمر بالشبيكة القيروان ،مدرسة التكوين متعددة الاختصاصات بالمرناقية، مدرسة تكوين طلائع الحرس الوطني بوادي الزرقاء باجة...) أو على مستوى مدارس وزارة الدفاع الوطني أو مراكز التكوين المهني والتشغيل.

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف الثالث :

لتحقيق النتائج الإحصائية المأمولة من هذا الهدف وحتى يكون قابلا للتقييم من حيث الأداء، فقد وضعت له مؤشرات القيس التالية :

- **العدد السنوي لأيام بقاء وحدات الحرس الوطني بدون وسائل نقل لتعطبها :**

تم اختيار هذا المؤشر لقياس فاعلية المجهودات المبذولة من أجل التقليص في عدد الأيام في السنة لبقاء الوحدات الأمنية بدون وسائل النقل المعطبة (سيارات ، شاحنات دراجات نارية ، حافلات) لانعكاس هذا المعطى بصفة مباشرة كما وكيفا على المهام الأمنية ، الإدارية ، العدلية والميدانية لمختلف الوحدات .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			السداسي الأول من سنة 2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
العدد السنوي لأيام بقاء وحدات الحرس الوطني بدون وسائل نقل لتعطبها	زمني بالأيام	40	30	16	بصدد التجميع	19	18	17

- **نسبة تطور عدد المتكونين ضمن برامج التكوين المستمر والرسكلة والتأهيل للأفراد :**

تم اختيار هذا المؤشر لغاية قياس(بشكل غير مباشر) تطور جودة العمل المنجز في حدود مهام ومشمولات تخصص الأفراد نتيجة البرامج السنوية للتكوين المستمر لتطوير كفاياتهم المعرفية في مختلف مجالات التخصص (الإدارية ، العدلية ، الاستعلام والتوقي من الإرهاب والجريمة المنظمة ، المكافحة والتصدي لمختلف جرائم الأمن العام والإرهاب والجريمة المنظمة ، المراقبة المرورية ، الإرشاد الحدودي البري والبحري ، التكوين الطلائعي ...) .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			السداسي الأول من سنة 2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
_نسبة تطور عدد المتكونين ضمن برامج التكوين المستمر والرسكلة والتأهيل للأفراد	مائوية	24.13%	2 3.87%	20.79%	بصدد التجميع	24%	25.5%	27%

2-3- أنشطة البرنامج

الهدف	المؤشر	الأنشطة	الاعتماد (م د)
المحافظة على الأمن العام وحماية الحدود المحافظة على الأمن العام وحماية الحدود	نسبة مقاومة جرائم الأمن العام ومكافحة جرائم الإرهاب وغسيل الأموال بمرجع نظر الحرس الوطني	تطوير الخدمات المسداة للمواطن والعمل على مزيد تحسين و تطوير العلاقة مع المواطن .	ليس له انعكاس مالي
		تحسيس المواطنين بضرورة الإعلام عن الأعمال والتحركات المشبوهة والمستريبة .	
		تعميم استعمال اللوحات الرقمية على مراحل لتسهيل عملية المراقبة الترتيبية	0.5
		مزيد تطوير مخبر الشرطة الفنية و العلمية التابع للإدارة العامة للحرس الوطني .	0،5
		مواصلة مشروع تجديد إدارة عمليات الحرس الوطني وتعصير معدات والمنظومات الاتصالية و المعلوماتية الخاصة بها	2،5
		مواصلة تعميم مشروع تجهيز مختلف المقرات الأمنية والثكنات للحرس الوطني بأجهزة المراقبة .	2
		مواصلة مشروع تعميم تركيز أجهزة الكاميرا المراقبة بالساحات الكبرى و الفضاءات و المسالك ببقية ولايات الجمهورية بعد إتمام المرحلة الأولى الجاري تنفيذها بتونس الكبرى ، القصرين ، سيدي بوزيد ، الكاف وجندوبة	2
		اقتناء منظومات التعقب و التتبع باستعمال شبكات الاتصال الأرضية و عبر الأقمار الصناعية	3
		إحداث منظومات التقاط و التتبع لفائدة وحدات الاستعلام ومقاومة و مكافحة الإرهاب	3
		التأكيد على الارتقاء بهيكلية إدارة الاستعلامات و الأبحاث إلى هيكلية إدارة عامة حتى تكون على غرار هيكلية الادارات العامة للاختصاص الأخرى (التدخل ، الأمن العمومي ، حرس الحدود) التي لها تمثيل وامتداد ترابي جهوي	1،0
		مواصلة السعي الى توفير ظروف ملائمة للعمل (تجهيزات ادارية ، لوازم مكاتب ، أثاث ، اعاشة ، اكساء ، طاقة شمسية ، تراسل الكتروني .....)	20
		اقتناء وسائل نقل جديدة	6
		اقتناء تجهيزات خصوصية	20
		اقتناء شبكة راديوية	3
		مواصلة تعميم مشروع تجهيز ومتابعة الوسائل الدارجة بمنظومة GPS	1
		تكثيف الدوريات و مراجعتها حسب الظرف الزماني والمكاني	ليس له انعكاس مالي
		اقتناء تجهيزات ومعدات تدريب متطورة للرفع من جاهزية الأفراد واستعداداتهم البدنية	1
		مواصلة برامج التكوين والتأهيل المستمر والرسكلة للأفراد لإكسابهم الحرفية والمعرفة الجيدة بمختلف أساليب العمل ضمن المنظومة الأمنية	1، 5
		استئناف برمجة دورات الانتداب في مختلف الرتب حتى لا يتراجع تعداد الأفراد نتيجة حالات التقاعد العادي والاختياري ، حالات الوفاة ....) يقابله تنامي النشاط الأمني في هذا المجال وتعدده بالتوازي مع كل المتغيرات التي يشهدها المجتمع خاصة والبلاد عامة .	الانعكاس المالي المتوجب

المحافظة على الأمن العام وحماية الحدود	نشاط وحدات الحرس الوطني بالمناطق الحدودية البرية والبحرية	اقتناء أجهزة مراقبة الكترونية	2
		اقتناء تجهيزات خصوصية	10
		اقتناء وسائل نقل	5
		اقتناء خافرات وزوارق و تجهيزها بالمعدات اللازمة	2
		العمل على مزيد تعزيز العلاقات مع بلدان الجوار	ليس له انعكاس مالي

		حسن التصرف في الموارد البشرية بمزيد تأطير الأفراد و حسن توزيعهم	ليس له انعكاس مالي
		مواصلة تطعيم الوحدات الحدودية والبحرية بالعنصر البشري عن طريق دورات الانتداب .	الانعكاس المالي المتوجب
		ايلاء برامج التكوين المستمر الأهمية اللازمة لارتقاء بكفايات الأفراد المعرفية نحو الأفضل .	1
		التكثيف من ملتقيات التكوين	0.1
		مزيد الرفع من نسبة التواجد على الحدود البرية و البحرية من خلال: ـ تكثيف الكمائن والدوريات ، ـ اقتناء تجهيزات ومعدات تدريب متطورة للرفع من جاهزية الأفراد في تدخلاتهم . ـ اقتناء أجهزة الكاميرا الحرارية ـ مواصلة السعي الى توفير ظروف ملائمة للعمل (تجهيزات ادارية ، لوازم مكاتب ، أثاث ، إعاشة ، اكساء ، تجهيزات إعلامية ، طاقة شمسية .....)	2 2 20
تطوير السلامة المرورية	النسبة المائوية لمخالفات تجاوز السرعة مقارنة بالعدد الجملي للمحاضر والمخالفات المرورية على مستوى مرجع نظر الحرس الوطني	اقتناء وسائل نقل و دراجات نارية تتماشى مع ميدان المرور	1
		مواصلة السعي لتوسعة منظومة المراقبة الآلية لحركة المرور بمرجع نظر الحرس الوطني وذلك بتركيز عدد30 جهاز رادار آلي ثابت اقتناء عدد 400 طرف آلي محمول ويدوي ربط عدد 100 وحدة مرورية بمنظومة المراقبة الآلية للحركة المرورية تركيز عدد 30 نقطة للمراقبة والقراءة الآلية لأرقام العربات	15
		مواصلة اقتناء لوحات رقمية على مراحل	0.1
		مواصلة إحداث الفرق المرورية على مراحل لبلوغ التغطية الأمنية المرورية الشاملة على الشبكة الجديدة للطرقات السيارة .	0.5

تطوير السلامة المرورية	نسبة تطور نشاط الوحدات المرورية للحرس الوطني	إحكام التغطية الأمنية المرورية من حيث حسن انتشار الدوريات حسب الظرف الزماني والمكاني	ليس له انعكاس مالي
		مواصلة برامج التكوين المستمر للأفراد في ميدان المرور لاكسابهم الحرفية والمعرفة اللازمة .	0.1
		مواصلة السعي إلى توفير ظروف ملائمة للعمل (تجهيزات إدارية ، لوازم مكاتب ، أثاث وتجهيزات ، اكساء .....)	4
		مزيد تحسين وتطوير الخدمات المسداة للمواطن والتسريع في الاستجابة لاسيما المتمثلة في : مطلب الحصول على رخصة سياقة ، الاعتراض على مخالفة رادار ،مطلب الحصول على قرار الجولان ، مطلب التفتيش أو كف التفتيش على السيارات .	ليس له انعكاس مالي
		مواصلة تدعيم إجراءات التنسيق مع بقية الهياكل المتداخلة في مجال المرور(صحة ، تجهيز ، حماية مدنية ، مجتمع مدني ، المرصد الوطني للمرور)	ليس له انعكاس مالي
تحسين مقومات العمل الأمني	العدد السنوي لأيام بقاء وحدات الحرس الوطني بدون وسائل نقل لتعطبها	اقتناء وسائل نقل جديدة أو كرائها وتجهيزها بالمعدات الأمنية اللازمة على غرار أجهزة الاتصال الراديوية و الأضواء الرفافة المميزة	12
		مواصلة تعهد و صيانة وسائل النقل لديمومة أسطول النقل للتقليص من العدد السنوي لأيام بقاء الوحدات بدون وسائل نقل نتيجة حالة التعطب .	9

		مواصلة تركيز منظومة التعقب بوسائل النقل (أجهزة تحديد المواقع GPS) بهدف تعميمها على كافة السيارات الإدارية	1
	نسبة تطور عدد المتكونين ضمن برامج التكوين المستمر والرسكلة والتأهيل للأفراد	الرفع في قدرات العنصر البشري المتاح لمدارس الحرس الوطني في مجال التكوين	0.1
		مواصلة تهيئة وانجاز فضاءات التكوين والتأهيل وتحسين طاقة استيعابها على مستوى مدارس الحرس الوطني	10
		مواصلة تعصير وتحديث إمكانيات التكوين والتأهيل المستمر للأفراد	0.75
		تنويع محاور التكوين والتخصصات التأهيلية طبقا لمتطلبات العمل الأمني لوحدات الحرس الوطني المتعددة (أمن عام ، سلامة مرورية ، أمن حدود برية وبحرية ، استعلامات وأبحاث ، توقي من الإرهاب ، طلائع ، مكافحة إرهاب ، أنياب خيالة	ليس له انعكاس مالي
		الرفع في قدرات وجاهزية الأفراد وبالحرفية المطلوبة لتغطية مختلف المهام والأنشطة الأمنية المنوطة بعهدتهم .	0.1

3- نفقات البرنامج

تطور إعتمادات برنامج الحرس الوطني

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرنامج	إنجازات 2017	قانون المالية 2018 (1)	تقديرات 2019		نسبة التطوّر 2018 -2019	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)- (1)/ (1)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	721015	760715		892322	131607	17%
التأجير العمومي	650684	694441		800000	105559	15%
وسائل المصالح	63593	59533		83805	24272	41%
التدخل العمومي	6874	6741		8517	1776	26%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	43088	87251	223586	95976	8725	10%
الاستثمارات المباشرة	43088	87251	223586	95976	8725	10%
على الموارد العامة للميزانية	43088	87251	223586	95976	8725	10%
على موارد القروض الخارجية الموظفة						
التمويل العمومي						
على الموارد العامة للميزانية						
على موارد القروض الخارجية الموظفة						
المجمـــوع العام	764103	847966	223586	988298	140332	17%

إطار النفقات متوسط المدى 2019- 2021 لبرنامج الحرس الوطني :

الوحدة : ألف دينار

النفقات	إنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التصرف	-	-	721015	760715	892322	936938	983785
على موارد الميزانية			721015	760715	892322	936938	983785
التأجير العمومي	-	-	650684	694441	800000	840000	882000
وسائل المصالح	-	-	63593	59533	83805	87995	92395
التدخل العمومي	-	-	6874	6741	8517	8943	9390
على موارد صناديق الخزينة							
التأجير العمومي	-	-					
وسائل المصالح	-	-					
التدخل العمومي	-	-					
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-					
التأجير العمومي	-	-					
وسائل المصالح	--	-	790	790	830	871	915
التدخل العمومي	-	-					
نفقات التنمية			43088	87251	95976	105574	116131
على موارد الميزانية			43088	87251	95976	105574	116131
الاستثمارات المباشرة	-	-	43088	87251	95976	105574	116131
التمويل العمومي	-	-					
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-					
الاستثمارات المباشرة	-	-					
على موارد صناديق الخزينة	-	-					
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-					
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	764103	847966	988298	1042512	1099916
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	764893	848756	989128	1043383	1100831

برنامج القيادة و المساندة

تقديم رئيس البرنامج :

تم تعيين السيد **محمد سحيق** رئيسا لبرنامج القيادة والمساندة.

I – تقديم البرنامج :

يحتوي البرنامج على مجموعة من الهياكل والمصالح ذات الإختصاص الأفقي، ويهدف لدعم ومساندة البرامج العملياتية للمهمة لتحقيق أهدافها.

1) - إستراتيجية البرنامج :

تتمثل إستراتيجية البرنامج في المهام القيادية ومهام الدعم والمساندة لبقية البرامج العملياتية كمهام أفقية باعتبارها لا تدخل ضمن مشمولات البرامج العملياتية وتتمثل في :

- التصرف في الميزانية لصالح البرامج العملياتية
- مهمة الإسناد والتوجيه إعداد مخطط البرمجة
- المساندة في حالة الظروف الطارئة التي تعيق تحقيق الأهداف
- حسن التوظيف والتصرف في الموارد المتاحة

2) - خارطة البرنامج :

يحتوي برنامج القيادة والمساندة على الهياكل التالية :

- الديوان
- الكتابة العامة
- التفقدية العامة
- الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية
- إدارة التوثيق والأرشيف
- إدارة مصالح الصحة
- مستشفى قوات الأمن الداخلي بالمرسى
- مركز الإعلامية لوزارة الداخلية
- الإدارة العامة للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي
- الإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات
- الإدارة العامة للشؤون السياسية
- وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- مكتب العمل الاجتماعي
- ديوان مساكن الإطارات النشيطة
- المدرسة العليا لقوات الأمن الداخلي
- المرصد الوطني للمرور

II – أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

يهدف برنامج القيادة والمساندة لتفعيل سياسة الدولة في ما يتعلق بترشيد التصرف وحسن توظيف الأموال العمومية، وذلك من خلال وضع آليات كفيلة بالتحكم في صرف النفقات. إلى جانب حسن التصرف في الموارد البشرية من خلال حسن توظيفها وضبط كلفة تأجيرها على الوجه الصحيح بتقديرات تكون مرتكزة على معطيات وأسس دقيقة ومضبوطة. مع الأخذ بعين الاعتبار حسن تأطير وتكوين الموظفين وتحفيزهم لحثهم على العطاء وذلك من خلال وضع وتفعيل مخططات التكوين الموجهة لكافة الأعوان.

كما يهدف برنامج القيادة والمساندة لتحسين التصرف في الميزانية وذلك من خلال احتساب نسبة استهلاك الدفع، بحيث يكون نسق صرف الإعتمادات ممنهجا ومنظما لتلافي التعطيل وتجنبا لأخطاء التصرف إلى جانب متابعة إنجاز الصفقات العمومية من خلال قيس نسبة إنجاز الأختام النهائية.

1) – الأهداف الخصوصية للبرنامج :

تتمثل الأهداف الخصوصية للبرنامج في الأهداف المحددة والمعتمدة من طرف الفاعلين العموميين الملحقين بالبرنامج وتتمثل في :

- تحسين الخدمات المسداة للمرضى كهدف معتمد من طرف مستشفى قوات الأمن الداخلي.
- توفير السكن اللائق كهدف معتمد من طرف ديوان مساكن الإطارات النشيطة.

الأهـــداف والمؤشـــرات

الأهـــــداف	المؤشـــرات
1.0.9 تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**1.1.0.9** مؤشر التصرف في نفقات الأجور والتسيير
2.0.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية	**1.2.0.9** دقة تقديرات التأجير **2.2.0.9** نسبة إنجاز مخطط التكوين
3.0.9 تحسين التصرف في الميزانية	**1.3.0.9** نسبة استهلاك الدفع ع1 **2.3.0.9** نسبة استهلاك الدفع ع2
4.0.9 تقريب النجدة من المواطن	**1.4.0.9** معدل آجال التدخلات
5.0.9 تحسين الخدمات المسداة للمرضى	**1.5.0.9** نسبة المرضى الذين تم توجيههم إلى مؤسسات صحية أجرى

مؤشرات قيس الأداء	الإنجازات			2018 (إلى غاية جوان)	تقديرات		
	2015	2016	2017		2019	2020	2021
الهـــــدف **1.0.9** تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة							
1.1.0.9	% 10,51	% 11,58	% 10,89	% 11,46	% 10,60	% 10,40	% 9,98
الهـــــدف 2.0.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية							
1.2.0.9	% 98,92	% 98,72	% 97,83	% 75	% 99,2	% 99,8	% 100
2.2.0.9	% 26,18	% 27,6	% 38	% 16.2	% 40,5	% 45	% 51
الهـــــدف 3.0.9 تحسين التصرف في الميزانية							
1.3.0.9	% 99,62	% 99,93	% 99,84	% 47,78	% 99,95	% 99,98	% 100
2.3.0.9	% 68,48	% 98,22	% 94,02	% 62,98	% 98	% 98,5	% 99
الهـــــدف 5.0.9 تحسين الخدمات المسداة للمرضى							
1.4.0.9	% 63.21	% 56.07	% 57.45	% 58.8	% 60	% 61.5	% 62.8

II – تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج :

1) – الهدف الأول : تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة :

*** تقديم الهدف :**

يندرج هذا الهدف في إطار إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة والتي تتمحور حول المهام الأفقية للبرنامج من خلال دعم ومساندة البرامج العملياتية.

*** مرجع الهدف :**

يرجع هذا الهدف إلى الدور القيادي الذي يضطلع به برنامج القيادة والمساندة عن طريق الهياكل التابعة له والمتمثلة في مهمة التوجيه من خلال اصدار القرارات ورفع التوصيات.

مبررات إعتماد المؤشرات :

1) - المؤشر 1.1.0.9 : التصرف في نفقات الأجور والتسيير :

تم إعتماد هذا المؤشر (كلفة الأجور والتسيير للبرنامج وكلفة الأجور والتسيير للمهمة) لمعرفة نسبة إستهلاك هذه الإعتمادات بالبرنامج وبالتالي فإن قيمتها تمكن من معرفة مدى تبعية بعض الهياكل لبرنامج القيادة والمساندة من عدمها وبالتالي إمكانية تحولها عند الضرورة لبرامج أخرى.

الجدول الخاص بالمؤشر :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2018 (إلى غاية جوان)	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
فاعلية برنامج القيادة والمساندة	%	% 10,51	% 11,58	% 10,89	% 11,46	% 10,60	% 10,40	% 9,98

2) - الهدف الثاني : تحسين التصرف في الموارد البشرية :

*** تقديم الهدف :**

في إطار الإستراتيجية الوطنية لتحديث الإدارة ومواكبتها لمحيطها، تسعى الوزارة للنهوض بالموارد البشرية من خلال إعداد وتنفيذ المخطط السنوي للتكوين.

*** مرجع الهدف :**

يرجع هذا الهدف في إطار السعي للنهوض بمستوى التكوين لدى الموظفين وذلك بتشريكهم بالدورات التكوينية لمواكبة التشريعات الإدارية الجديدة والوسائل الحديثة لتعصير الإدارة وإصلاحها،

كما يمكن هذا الهدف من تحفيز الموظفين من خلال تعميم هذه المشاركة، وكما يمكن بلوغ هذا الهدف من خلال ضبط التقديرات الخاصة بالتأجير بحيث تكون قائمة على معطيات شفافة وصحيحة بما يمكن من مطابقة التقديرات لما سيتم إنجازه أو صرفه.

مبررات إعتماد المؤشرات :

المؤشر 1.2.0.9 : نسبة إنجاز مخطط التكوين :

يعتبر تشريك أكبر عدد من المتكونين في الدورات التكوينية المبرمجة ضمن المخطط السنوي للتكوين ضرورة للرفع من قدرات الأعوان ولمزيد ترشيد وتوزيع فرص التكوين بين الأعوان. ويتمثل هذا المؤشر في نسبة إنجاز مخطط التكوين وذلك باحتساب الدورات المبرمجة بالمخطط السنوي.

ملخص جدول المؤشر :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2018 (إلى غاية جوان)	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
مؤشر دقة تقديرات نفقات التأجير	%	% 98,92	% 98,72	% 97,83	% 75	% 99,2	% 99,8	% 100

المؤشر 2.2.0.9 : دقة تقديرات التأجير :

يعود إعتماد المؤشر في التحكم في كتلة الأجور من خلال ضبط التقديرات المتعلقة بها بصفة دقيقة ومضبوطة تقوم على معطيات تتعلق بمسيرة العون (الترقية، التدرج .....) بحيث كلما تم إنجازها في الآجال كلما كانت المعطيات صحيحة والتقديرات دقيقة.

ملخص جدول المؤشر :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2018 (إلى غاية جوان)	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة انجاز مخطط التكوين	%	% 26,18	% 27,6	% 38	% 16.2	% 40,5	% 45	% 51

1) - الهدف الثالث : تحسين التصرف في الميزانية :

*** تقديم الهدف :**

يندرج هذا الهدف في إطار إستراتيجية الدولة المتمثلة في أحكام التصرف قي الإعتمادات خاصة في الظروف التي تمر بها المالية العمومية والإقتصاد عموما.

*** مرجع الهدف :**

يرجع وضع هذا الهدف لضبط نسق إنجاز عمليات التصرف المالي في الإعتمادات وفي إنجاز الصفقات العمومية بمختلف مراحلها، بما يمكن من تلافي أخطاء سوء التصرف المنجر عن الإخلالات في الإنجاز.

مبررات المؤشرات :

المؤشر (1.3.0.9) + (2.3.0.9) : نسبة إستهلاك إعتمادات الدفع للعنوانين الأول والثاني :

يعود إعتماد هذين المؤشرين لمزيد من إحكام التصرف في صرف إعتمادات الدفع للعنوانين الأول والثاني إضافة إلى تحسين نسق الدفع تحسبا لأخطاء التصرف.

ملخص جدول المؤشرين :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2018 (إلى غاية جوان)	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة استهلاك اعتمادات الدفع ع1	%	% 99,62	% 99,93	% 99,84	% 47,78	% 99,95	% 99,98	% 100
نسبة استهلاك اعتمادات الدفع ع2	%	% 68,48	% 98,22	% 94,02	% 62,98	% 98	% 98,5	% 99

III – الأهداف الخصوصية للفاعلين العموميين بالبرنامج :

تحسين الخدمات المسداة للمرضى

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2018 (إلى غاية جوان)	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
تحسين الخدمات المسداة للمرضى	%	% 63.21	% 56.07	% 57.45	% 58.8	% 60	% 61.5	% 62.8

III – تقديم أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات	الأنشطة
تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**1.1.0.9** فاعلية برنامج القيادة والمساندة		متابعة صرف الإعتمادات المتعلقة بالأجور والتسيير و إحتساب نسبتها مقارنة بالإعتمادات المرسمة لفائدة المهمة.
تحسين التصرف في الموارد البشرية	**1.2.0.9** نسبة إنجاز مخطط التكوين **2.2.0.9** دقة تقديرات نفقات التأجير		إنجاز مخطط التكوين والمصادقة عليه من طرف الجهات المعنية. إعداد برنامج الدورات التكوينية وتوزيعها على الهياكل لتعيين الموظفين المزمع تكوينهم. تجميع المعطيات المتعلقة التدرج والترقية والزيادات في الأجور و إحتساب الإنعكاس المالي المنجر عنها لإعداد تقديرات ميزانية التأجير. إحتساب إعتماد التأجير المستهلكة.
تحسين التصرف في الميزانية	**1.3.0.9** نسبة إستهلاك إعتماد الدفع ع 1 **2.3.0.9** نسبة إستهلاك إعتماد الدفع ع 2		إحتساب إعتمادات الدفع المستهلكة للعنوانين الأول والثاني. .

بطاقة مؤشر 1.0.9 التصرف في نفقات الأجور والتسيير

رمز المؤشر : 1.1.0.9
تسمية المؤشر : فاعلية برنامج القيادة والمساندة
تاريخ تعيين المؤشر :

I. الخصائص العامة للمؤشر

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** :
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة
4. **تعريف المؤشر** : يتمثل هدا البرنامج في قيس استهلاك الاعتمادات المخصصة للبرنامج ومدى تناسبها مع الحاجيات الفعلية له.
5. **نوع المؤشر** : مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر** : مؤشر فاعلية
7. **التفريعات**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** (Formule) : كتلة التأجير والتسيير للبرنامج / كتلة الأجور والتسيير للمهمة

الأهداف	المؤشر	تقديرات المؤشرات	الأنشطة
تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**1.1.0.9** التصرف في نفقات الأجور والتسيير		متابعة صرف الإعتمادات المتعلقة بالأجور والتسيير وإحتساب نسبتها مقارنة بالإعتمادات المرسمة لفائدة المهمة.

2. **وحدة المؤشر** : نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : كتلة الأجور والتسيير المرسمة بالميزانية.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : وثائق مالية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : مصلحة الميزانية
6. **تاريخ توفر المؤشر** : سنويا
7. **القيمة المستهدفة ل لمؤشر** : أقل من 10% سنة 2021
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج** : الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2018 (إلى غاية جوان)	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
فاعلية برنامج القيادة والمساندة	%	% 10,51	% 11,58	% 10,89	% 11,46	% 10,60	% 10,40	% 9,98

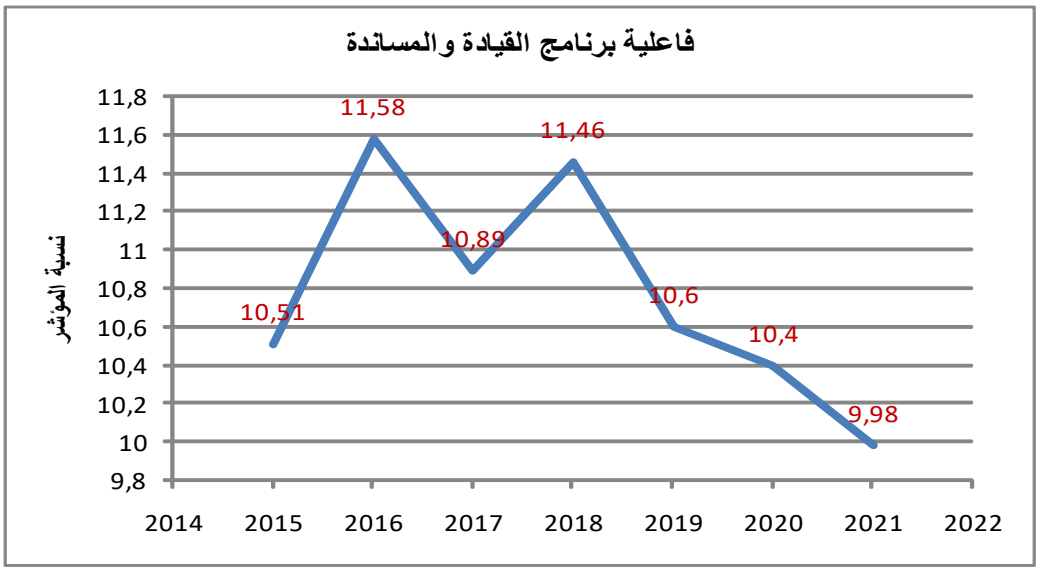

بطاقة مؤشر 2.0.9 دقة تقديرات نفقات التأجير

رمز المؤشر : 1.2.0.9
تسمية المؤشر : دقة تقديرات نفقات التأجير
تاريخ تعيين المؤشر : كل 3 سنوات

I. الخصائص العامة للمؤشر

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** :
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. **تعريف المؤشر** : مطابقة تقديرات التأجير مع المنجز فعليا
5. **نوع المؤشر** : نتائج
6. **طبيعة المؤشر** : فاعلية
7. **التفريعات** : مركزية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** (Formule) : (النفقات المنجزة / كتلة الأجور) x 100

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات	الأنشطة
تحسين التصرف في الموارد البشرية	**1.2.0.9** دقة تقديرات نفقات التأجير		- تجميع المعطيات المعطيات المتعلقة التدرج والترقية والزيادات في الأجور وإحتساب الإنعكاس المالي المنجر عنها لإعداد تقديرات ميزانية التأجير. - إحتساب إعتماد التأجير المستهلكة.

2. **وحدة المؤشر** : نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : تقديرات التأجير ومبالغ الإنجاز
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : وثائق مالية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : ادارة المالية والحسابية
6. **تاريخ توفر المؤشر** : سنويا
7. **القيمة المستهدفة ل لمؤشر** : 100% سنة 2021
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج** : الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2018 (إلى غاية جوان)	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
مؤشر دقة تقديرات نفقات التأجير	%	% 98,92	% 98,72	% 97,83	% 75	% 99,2	% 99,8	% 100

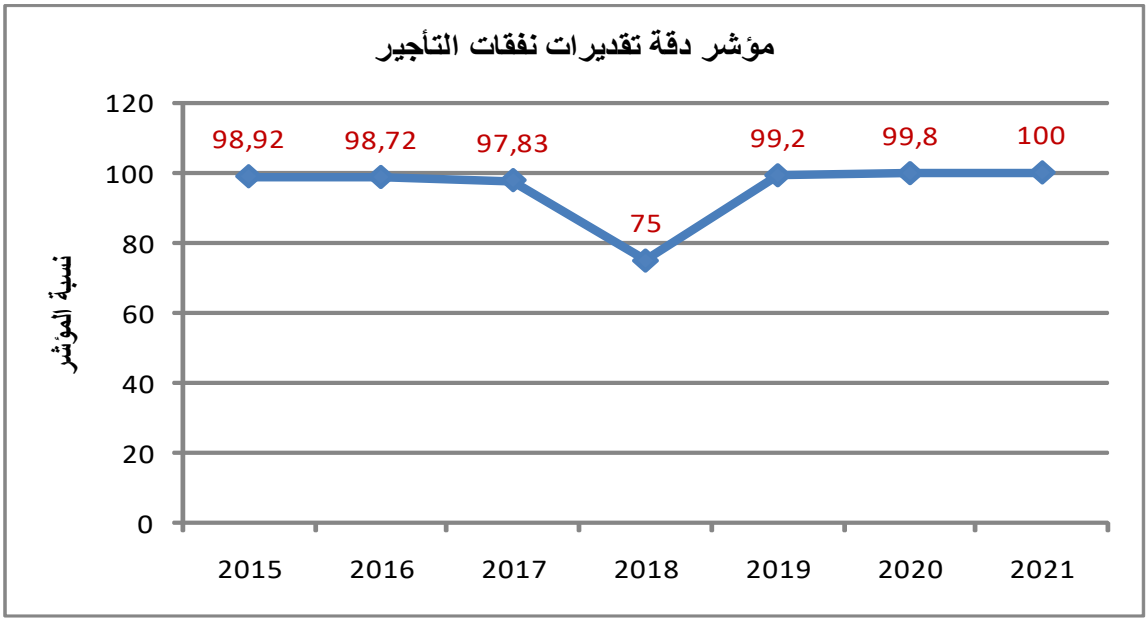

بطاقة مؤشر 2.2.0.9 نسبة انجاز مخطط التكوين

رمز المؤشر : 2.2.0.9
تسمية المؤشر : نسبة انجاز مخطط التكوين
تاريخ تعيين المؤشر : كل 3 سنوات

I. الخصائص العامة للمؤشر

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** : -
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. **تعريف المؤشر** : يتمثل هذا المؤشر في احتساب نسبة انجاز مخططات التكوين.
5. **نوع المؤشر** : نتائج
6. **طبيعة المؤشر** : فاعلية
7. **التفريعات**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** (Formule) : الدورات التكوينية المنجزة / الدورات المبرمجة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات	الأنشطة
تحسين التصرف في الموارد البشرية	8.2.0.9 نسبة إنجاز مخطط التكوين		- إنجاز مخطط التكوين والمصادقة عليه من طرف الجهات المعنية. - إعداد برنامج الدورات التكوينية وتوزيعها على الهياكل لتعيين الموظفين المزمع تكوينهم.

2. **وحدة المؤشر** : نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : مخطط التكوين ووثائق الأنشطة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : وثائق ادارية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : ادارة الموارد البشرية
6. **تاريخ توفر المؤشر** : سنويا
7. **القيمة المستهدفة ل لمؤشر** : 51% سنة 2021
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج** : الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2018 (إلى غاية جوان)	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة انجاز مخطط التكوين	%	% 26,18	% 27,6	% 38	% 16.2	% 40,5	% 45	% 51

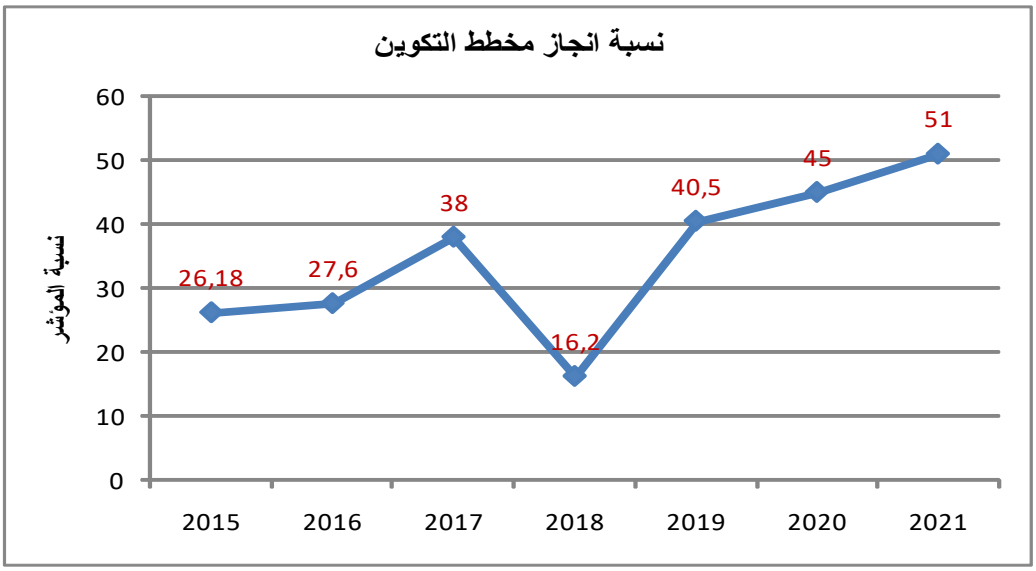

بطاقة مؤشر 3.0.9 نسبة استهلاك اعتماداتالدفع ع1 و ع2

رمز المؤشر : **3.0.9**
تسمية المؤشرين : **1.3.0.9** نسبة استهلاك الدفع ع 1
2.3.0.9 نسبة استهلاك الدفع ع 2

تاريخ تعيين المؤشر : كل 3 سنوات

I. الخصائص العامة للمؤشر

الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** : -
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين التصرف في الميزانية
4. **تعريف المؤشر** : يتمثل هذا المؤشر في ضبط نسبة نسق انجاز اعتمادات الدفع إضافة لإنجاز الأختام النهائية للصفقات.
5. **نوع المؤشر** : نتائج
6. **طبيعة المؤشر** : فعالية
7. **التفريعات** :

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** (Formule) : نسبة الإنجاز / جملة اعتمادات الدفع

– تقديم أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات	الأنشطة
تحسين التصرف في الميزانية	**1.3.0.9** نسبة إستهلاك إعتماد الدفع ع 1 **2.3.0.9** نسبة إستهلاك إعتماد الدفع ع 2		-إحتساب إعتمادات الدفع المستهلكة للعنوانين الأول والثاني.

2. **وحدة المؤشر** : نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : اعتمادات الدفع المنجزة والموسمة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : وثائق مالية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : الإدارة الفرعية للمالية
6. **تاريخ توفر المؤشر** : سنويا
7. **القيمة المستهدفة ل لمؤشر** : 100% مع سنة 2021
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج** : الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2018 (إلى غاية جوان)	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
نسبة استهلاك اعتمادات الدفع ع1	%	% 99,62	% 99,93	% 99,84	% 47,78	% 99,95	% 99,98	% 100
نسبة استهلاك اعتمادات الدفع ع2	%	% 68,48	% 98,22	% 94,02	% 62,98	% 98	% 98,5	% 99

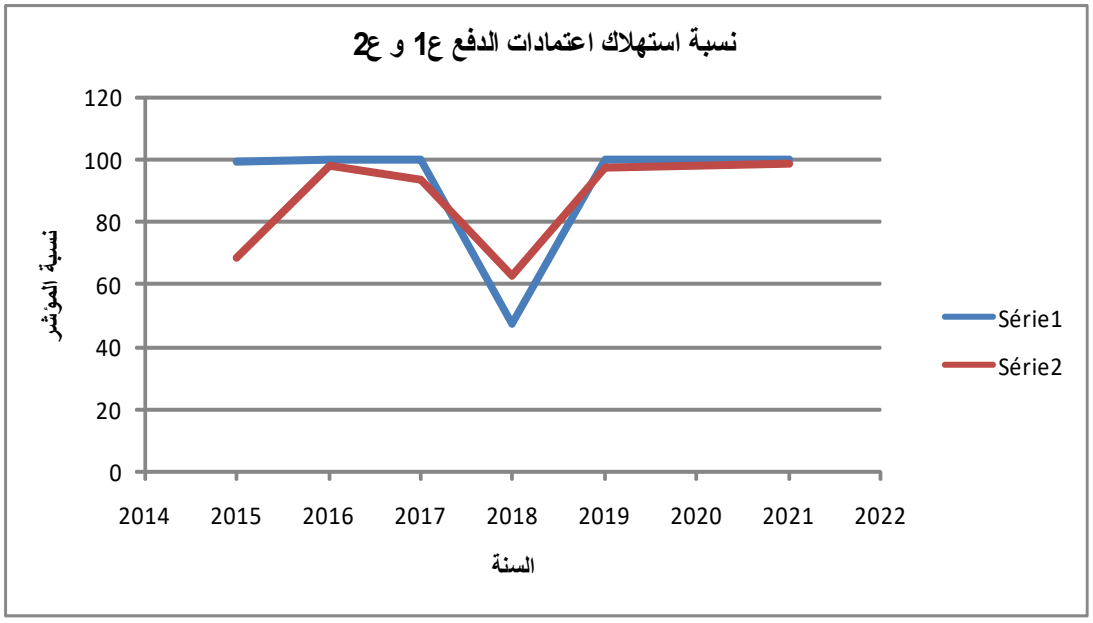

إطار النفقات متوسط المدى 2020/2018 للبرنامج القيادة والمساندة :

التوزيع حسب طبيعة النفقة

النفقات	الإنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التصرف							
على موارد الميزانية							
التأجير العمومي							
وسائل المصالح							
التدخل العمومي							
على الموارد الذاتية للمؤسسات							
التأجير العمومي							
وسائل المصالح							
التدخل العمومي							
نفقات التنمية							
على موارد الميزانية							
التأجير العمومي							
التدخل العمومي							

3-1- نفقات التصرف

3-2- نفقات التنمية

3-3- صناديق الخزينة